

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Masry Al Youm
<b>DATE:</b>	29-January-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	550,000
<b>TITLE :</b>	Prohibiting monopolization: Meeting with the Minister of Health regarding hospital acquisitions
<b>PAGE:</b>	14
<b>ARTICLE TYPE:</b>	MoH News
<b>REPORTER:</b>	Amira Saleh



### «منع الاحتكار»: لقاء مع وزير الصحة لبحث الاستحواذات على «المستشفيات»

**كاتبت- أميرة صالح:** كشفت الدكتورة منى الجرف، رئيس جهاز حماية المنافسة، عن طلب الجهاز عقد لقاء مع الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، لمناقشة الاستحواذات الأخيرة في قطاع المستشفيات والمعامل.

وكانت شركة «أبراج» قد استحوذت على مستشفيات ومعامل، وأبدت مقدمات المجتمع المدني قلقها بشأن الاستحواذات الأخيرة، ومنها مؤسسة الحق في الهواء، التي أبدت تخوفا من ارتفاع أسعار خدمات المستشفيات، وأكدت «الجرف» للمصري اليوم، أنه لم تثبت سيطرة شركة «أبراج» على نسبة «مقلقة» من السوق أو تضاعف تحت مظلة القانون، وأشارت إلى أن دراسة هذا القطاع ليست سهلة، نظرا لاحتياجه لتوافر بيانات عن حجم المستشفيات وتمتيز الأسر «درجة أولى ودرجة ثانية» وغيرها من العوامل.

ولفتت إلى جمع الجهاز معلومات عن القطاع، لمناقشة وزير الصحة بشأنها.

وأوضحت «الجرف» أن القانون ينص على إخطار الجهاز بالاستحواذ، واكتساب حقوق الملكية للشركات التي يزيد حجم أعمالها السنوية على ١٠٠ مليون جنيه، ونفت توأمة سلطة للجهاز بشأن رفض أي استحواذ أو إبداء ملاحظات بشأنه، كما نفت تلقي الجهاز شكوى

بشأن استحواذ أي شركة على مستشفيات ومعامل، وأوضحت أن الجهاز لاحظ التوسع في الاستحواذ على مستشفيات ومعامل، ما دفعه إلى جمع بيانات عن القطاع.

وقالت «الجرف» من مخاوف التوسع في الاستحواذ، وأشارت إلى أن صعوبة الشروط الخاصة بإلغاء إجراءات الاستثمار والحصول على الأراضي والتراخيص تدفع الشركات إلى دخول السوق، من خلال الاستحواذ، بدلا من إنشاء مشروعات جديدة من خلال الحصول على تراخيص، ودراسة الجهاز مقترحا بتعديل القانون، لإبداء الرأي في الاستحواذ، وأن هذا يمثل في الإخطار.

التمثيل ليس على رأس أولويات الجهاز، في ظل معاناته من نقص المتخصصين، وقال المستشار هشام رجب، مستشار وزير التجارة، عضو مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة، إن قانون حماية المنافسة ينص في المادة ١٩ على إخطار الجهاز فقط بالاستحواذ، وأكد عدم وجود قيود على الاستحواذ وفقا للقانون، وأن الالتزام الوحيد يمثل في الإخطار.